تحليل مكانة الشعب في تحقيق الولاية الدينية
مع التركيز على الأفكار القرآنية لسماحة آية الله الخامنئي

أعظم نايب نيا[1]

خلاصة البحث

يهدف هذا البحث إلى تحليل مكانة الشعب في تحقيق الولاية الدينية مع التركيز على الأفكار القرآنية لسماحة آية الله الخامنئي. تُعدّ مشروعية الحكومة الحاكمة، وبتبعها دور الشعب، مسألة ذات أهمية مضاعفة في فلسفة أي نظام سياسي. ونظرًا إلى أنّ حق الحاكمية في النظام السياسي الإسلامي هو حق إلهي، فإن كيفية بيان دور الشعب ضمن هذا المسار تُعدّ قضية إشكالية. في هذا البحث، وبالاعتماد على المنهج الوصفي - التحليلي، جرت محاولة لتحليل دور الشعب في نظام الولاية الدينية مع التركيز على الأفكار القرآنية لسماحته. تشير نتائج البحث إلى أنّ العنصر الأساسي في بيان ماهية الديمقراطية الدينية في فكر سماحته قد تم تنظيمه حول محور "الولاية"، وعلى أساس المبادئ القرآنية مثل المساواة، والخلافة، والكرامة الإلهية للإنسان، والشورى، والبيعة، والحقّ، والحرية، وحق تقرير المصير. إنّ مشروعية حاكمية الإسلام، في نظره، "إلهية وشعبية الأساس"، والشعب هو أساس إضفاء المشروعية على نظام الولاية الدينية، ويؤدي دورًا في مجالات تشكيل النظام الولائي وتحقيقه في عصر الغيبة، وانتخاب ولي الأمر، وإرساء النظام واستمراره. وفي نهاية المطاف، تُعدّ الديمقراطية الدينية ركنًا من أركان تحقيق نظام الولاية، ولا يمكن تحقق النظام الديني الولائي بصورة حقيقية من دون حضور الشعب.

الكلمات الرئيسة: آية الله الخامنئي؛ نظام الولاية الدينية؛ الشعب؛ الديمقراطية الدينية؛ الأفكار القرآنية.

١. خريج الحوزة العلمية، وطالب دكتوراه في قسم القرآن والعلوم، جامعة المصطفى العالمية، مشهد، إيران. A.naibnia@gmail.com

مقدمة

تُعدّ الإمامة، بوصفها مفهوماً مفتاحيًا في الفكر السياسي الإسلامي من منظور التشيّع، حاوية للمحتوى الأساسي لـ«الولاية». ويتناول مفهوم الولاية، سواء في عصر حضور الإمام المعصوم أم في عصر الغيبة، بيان العلاقة بين الإمام والمأموم أو بعبارة أخرى بين الحاكم والشعب، وعند تحقق هذه العلاقة ينشأ «نظام الولاية» الذي يمثل البنية السياسية والاجتماعية المبنية على هذا الفكر[١].

وتُعدّ نظرية «ولاية الفقيه» من أبرز النظريات المطروحة في السياق الاجتماعي الإيراني، والتي تتعلق بأسلوب ونمط الحُكم الإسلامي في عصر الغيبة. ومع أنّ هذه النظرية كانت مطروحة سابقاً، إلا أنها تجسّدت فعليًا لأوّل مرة على يد الإمام الخميني. فقد أطلق على هذا النموذج الفريد من الحكم السياسي القائم على السيادة الشعبية اسم «الجمهورية الإسلامية»، وعده نموذجاً يُنفّذ أحكام الإسلام ضمن الشروط المطلوبة دينيًا، وبالاستناد إلى رأي الشعب[٢]. وقد رأى الإمام الخميني أن شكل الحكم المعتمد هو نفسه نموذج حكم النبي ﷺ والإمام علي عليه السلام، المستند إلى رأي الجمهور، حيث يُحدَّد شكل الحكومة بالرجوع إلى أصوات الناس[٣].

وبعد رحيل الإمام الخميني، وفي عهد قيادة آية الله الخامنئي، عمل سماحته على شرح وتوسعة أبعاد هذه النظرية، وعدَّ الإمامة نموذجًا وأسوةً ناجعة للإسلام في إدارة المجتمع والدولة الإسلامية[٤]. وقد طرح سماحته فكرة الديمقراطية الدينية، ورأى أنها قائمة على أسس داخلية دينية، ولم يكتفِ باعتبار الجمهورية الإسلامية ونظام ولاية الفقيه نموذجًا لها، بل ذهب إلى أنّ النظام السياسي في صدر الإسلام، سواء في عهد النبي ﷺ أو الإمام علي عليه السلام، كان النموذج الكامل للديمقراطية الدينية[٥]. كما وصف في العصر الحديث الثورة الإسلامية بأنها أعظم ثورة وأكثرها جماهيرية في العصر الحديث[٦].

ومن الأركان الأساسية لهذه الثورة والنظام السياسي القائم، طريقة تفعيل دور الشعب ومكانته في نظام الولاية الدينية، وهي ما يُشار إليها في المنظومة الفكرية لآية الله الخامنئي بمصطلح «الديمقراطية الدينية».

---

١. از ولي منتخب مردم تا مردم‌سالاری دینی؛ بررسی جایگاه مردم در نظام ولایت از منظر امام خمینی و آیت‌الله خامنه‌ای، (من الولي المنتخب للشعب إلى الديمقراطية الدينية؛ دراسة دور الشعب في نظام الولاية من منظور الإمام الخميني وآية الله الخامنئي): ص ١–١٤.

٢. مردم‌سالاری دینی (الديمقراطية الدينية): ص ١٧١.

٣. ولایت فقیه (ولاية الفقيه): ص ٢٧.

٤. انسان ٢٥٠ ساله (الإنسان بعمر ٢٥٠ سنة): ص ٩٠.

٥. فلسفه سیاسی آیت الله خامنه‌ای (الفلسفة السياسية لآية الله الخامنئي): ص ٢٣٩.

٦. بیانیه گام دوم انقلاب اسلامی، (بيان الخطوة الثانية للثورة الإسلامية).

ومن دون شك، إنّ من أبرز هواجس كل نظام ديمقراطي هو تحديد مدى الدور الذي يؤديه الشعب فيه. وفي النظام الإسلامي، الذي يقع تحت حاكمية الله، يُطرح سؤال حول دور وإرادة الشعب في هذه الحاكمية. وقد كان البحث عن الحُكم الإلهي وتفعيل دور الشعب في نظام الولاية وحاكمية الإسلام من القضايا المثيرة للجدل دائمًا في الفكر الإسلامي[١].

وتمكن الإشارة هنا إلى مواقف وبيانات عديدة لسماحة القائد، تناولت أبعاد العلاقة بين الحاكمية الإلهية ودور الشعب، ومشاركة إرادة الناس في الحكم، وذلك استنادًا إلى نظرية «الديمقراطية الدينية».

ومع وجود العديد من بيانات سماحته الواضحة والموسعة في العقود الأخيرة، إلا أنّه لم يتم حتى الآن إعداد دراسة خاصة حول مسألة دور الشعب في نظام الولاية الدينية مع التركيز على أفكاره القرآنية. لذلك، جاء هذا البحث بصيغة «تحليل دور الشعب في تحقيق نظام الولاية الدينية، مع التركيز على الأفكار القرآنية لسماحة قائد الثورة».

وفيما يتعلق بالخلفية البحثية حول الموضوع، ثمة كتب ومقالات عديدة كُتبت حول الديمقراطية الدينية من منظور آية الله الخامنئي، إلا أن الأبحاث حول دور ومكانة الشعب في نظام الولاية الدينية لا تزال قليلة؛ فمثلًا:

تم تحليل دور الشعب من منظور الفلسفة السياسية، مع توضيح كيفية التوافق بين «حق الله» و«حق الشعب» في تعيين القائد في مقال طالبي: نقش مردم درنظام سياسي مردم سالاري دينى «دور الشعب في النظام السياسي للديمقراطية الدينية».

أما أشرفي، ففي مقاله: از ولي منتخب مردم تا مردم‌سالارى ديني؛ بررسي جايگاه مردم در نظام ولايت از منظر امام خمينى و آيت‌الله خامنه‌اى «من الولي المنتخب من قبل الشعب إلى الديمقراطية الدينية، دراسة لدور الشعب في نظام الولاية من منظور الإمام الخميني وآية الله الخامنئي»، فقد رأى أن نظرية «الديمقراطية الدينية» التي طرحها الخامنئي، امتداد محدث لنظرية الإمام الخميني حول «الولي المنتخب من قبل الشعب»، وقدّم أدلة على هذه الفرضية.

كما كتب مقالة أخرى بعنوان: گفتمان مردم‌سالارى اسلامى در انديشه سياسى آيت‌الله خامنه‌اى «خطاب الديمقراطية الإسلامية في الفكر السياسي لآية الله الخامنئي»، تناول فيها أسس الفكر السياسي لسماحته، وعدَّ نظرية الديمقراطية الإسلامية قابلة لأن تتحول إلى نموذج فكري سياسي في

١. تحليل جايگاه مردم در حكومت اسلامى در انديشه علامه مصباح يزدى (تحليل مكانة الشعب في الحكم الإسلامي في فكر العلّامة مصباح يزدي): ص ٥-٢٦.

العالم الإسلامي، اعتمادًا على خمسة أركان: التوحيد، كرامة الإنسان، غائية الكون، مصدر القانون، وصراع الحق والباطل.

أما فاطمة بهروز بياني وآخرون، ففي مقالهم: جايگاه مشاركت مردم در تداوم انقلاب اسلامي با تأكيد بر بيانيه گام دوم «دور مشاركة الشعب في استمرارية الثورة الإسلامية مع التركيز على بيان الخطوة الثانية»، ناقشوا تأثير مشاركة الشعب في استمرار الثورة الإسلامية الإيرانية.

كما تناول إسماعيلي صدرآبادي ونوازي، في مقال: مبانى قرآنى و روايى مردمسالارى دينى در انديشه آيتاللهالعظمى خامنهاى «الأسس القرآنية والروائية للديمقراطية الدينية في فكر آية الله العظمى الخامنئي»، استنادًا إلى القرآن الكريم وروايات أهل البيت عليهم السلام، مبادئ هذه النظرية مثل: محورية العدالة، دعم الإنسانية وحقوق الشعوب، الحرية، التقوى، الجدارة، نمط التنافس الانتخابي، والمشاركة الحقيقية للشعب.

وبناءً على ما سبق، فإن المسألة المحورية لهذا البحث، وما يميّزه من ناحية الابتكار، تقوم على السؤال التالي: ما هو تحليل دور الشعب في تحقق نظام الولاية الدينية مع التركيز على الأفكار القرآنية لسماحة آية الله الخامنئي؟

١) المفاهيم الأساسية

الولاية

ذهب بعض اللغويين إلى تفسير كلمة "الولاية" بمعنى الرعاية أو الصداقة[١].

ويُعدّ سماحة آية الله العظمى الخامنئي من المفكرين والباحثين الذين قدّموا رؤية جديدة ومبدعة للمفاهيم الدينية، وبذلَ جهدًا نظريًا كبيرًا في تشريح مفهوم الولاية. حيث يرى سماحته أنّ المعنى الأصلي للولاية في اللغة هو "الارتباط والصلة"[٢]، أي علاقة وثيقة ومتينة بين شيئين، بحيث لا يمكن فصلهما بسهولة. وقد عبّر عن ذلك بـ"التحام، وتلاحم، وامتزاج"[٣].

وفي فلسفته للنظام السياسي، يُعبر عن الحكومة بمصطلح "الولاية"، وتُفهَم العلاقة بين من يتولى السلطة ومن تُمارس عليه، على أنها علاقة ارتباط واتصال لا يمكن فصلها، ويؤكد سماحته أنّه إذا لم تكن العلاقة قائمة على المحبة، والتلاحم، والارتباط، فهي ليست ولاية حقيقية.

١. لسان العرب: ج ١٥، ص ٤٠٦؛ مجمع البحرين: ج ١، ص ٤٥٥.
٢. بيان القرآن؛ تفسير سورة البراءة: ص ٣٩٣.
٣. بيانيه گام دوم انقلاب اسلامى، (بيان الخطوة الثانية للثورة الإسلامية): ص ١١٢.

وقد قال:

الولاية هي حين يكون ارتباط الوالي أو الولي مع الشعب الذين تقع عليهم ولايته، ارتباطًا قريبًا، حميمًا، مليئًا بالمحبة، تمامًا كما هو الحال مع النبي ﴿بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ أو ﴿بَعَثَ مِنْهُمْ﴾، أي بعث شخصًا منهم أنفسهم ليتولى أمر الولاية والحكومة، هذا هو أساس الحاكمية في الإسلام[١].

الديمقراطية الدينية

تُعدّ "الديمقراطية الدينية" في فكر آية الله الخامنئي نظامًا سياسيًا تتعلق فيه السيادة المطلقة بالله تعالى، لكنها ترتبط بعقائد الناس وإيمانهم ومشاعرهم وآرائهم أيضًا[٢].

بعبارة أخرى، إنّ جوهر الديمقراطية الدينية يكمن في أنّ النظام السياسي يُدار بهداية إلهية وإرادة شعبية[٣].

ويؤكد سماحته أنّ الديمقراطية الدينية ليست تركيبًا أو توليفة بين مفهومي الدين والديمقراطية، بل هي "حقيقة واحدة داخل الدين، تُعرّف ضمن الإطار الديني". يقول:

الديمقراطية الدينية لا تعني تركيب الدين والديمقراطية، بل هي حقيقة موحّدة وجارية في جوهر النظام الإسلامي؛ لأن النظام الإسلامي إن أراد أن يعمل وفق الدين، فلا يمكن ذلك بدون الشعب، وكذلك لا يمكن تحقيق حكومة ديمقراطية حقيقية بدون الشعب[٤].

وفي شرح نظرية الديمقراطية الإسلامية لدى آية الله الخامنئي، من المهم تأكيد أنّ الديمقراطية لم تُستورد من المنظومة المعرفية الغربية إلى الإسلام، مما يدل على عدم الاقتباس من النماذج الغربية. يقول سماحته:

يجب ألا يُخطأ في الفهم، فهذه الديمقراطية لا تمت بأي صلة إلى جذور الديمقراطية الغربية. إنها شيء آخر تمامًا. أولًا، الديمقراطية الدينية ليست شيئين؛ ليست كما لو أننا أخذنا الديمقراطية من الغرب وألصقناها بالدين لنصنع منظومة كاملة، لا، بل هذه الديمقراطية نفسها من صُلب الدين[٥].

١. ولايت و حكومت (الولاية والحكومة)، ص ٥٤؛ منظومه فكرى آيت‌الله العظمى خامنه‌اى، (المنظومة الفكرية لآية الله العظمى الخامنئي): ج ١، ص ١٤١–٢٠٨.
٢. لقاء مع أهالي تفرش.
٣. التجمع الكبير لأهالي كاشان.
٤. لقاء مع الجمعيات الإسلامية للطلبة من جميع أنحاء البلاد.
٥. لقاء مع مسؤولي النظام.

ونظرًا إلى أن مفهوم الديمقراطية الدينية متجذّر في بنية الفكر الإسلامي، فهو يتعارض جذريًا مع أسس الديمقراطية الغربية، مما يدل على هوية مستقلة ونموذج محلّي -إسلامي، يعترف بمشاركة الشعب وسيادته ضمن مرجعية دينية، في مقابل "الاستبداد الفردي" و"حكم القلّة"[١].

بعبارة أخرى، يمكن اعتبار هذه النظرية، القائمة على الإسلام الأصيل، هي المحور المركزي لنظام الجمهورية الإسلامية.

٢) تحليل الروابط البنيوية في المجتمع الإسلامي

يُفسّر آية الله الخامنئي معنى "الولاية الإلهية" بالاستناد إلى قوله تعالى: ﴿**اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ**﴾[٢]، حيث يرى أن الله سبحانه متّحد ومندمج ومترابط مع المؤمنين.

ويعتقد سماحته أن أبلغ ما ركّز عليه الإسلام يدور حول محور كلمة "الولاية"، بحيث إنه في الآية الشريفة ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا...**﴾[٣]، يُعبر عن مسألة الحُكم بعنوان "الولاية"، ويشرح منصب الإمامة -باعتباره المنصب الثاني للأنبياء بعد مقام الرسالة- بصفته إدارة للمجتمع تنتهي إلى شكل الإمامة والولاية، أي الارتباط العميق والاندماج بين الشعب والقائد[٤].

ويشير إلى أن القرآن استعمل ثلاث عبارات تجاه أولياء الله:

أ. **الولاية**: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ...**﴾، حيث يُعدّ الارتباط والاتصال جزءًا من الولاية.

ب. **الطاعة**: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ**﴾[٥]، ويُراد بها الطاعة في السلوك والعمل.

ج. **المودّة**: ﴿**قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى**﴾[٦]، ويُعد عنصر المودّة والارتباط العاطفي أساسًا متينًا، فإذا فُقد، تُستبعد الطاعة والولاية، كما حصل في صدر الإسلام[٧].

وبالاستناد إلى الآية: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ...**﴾[٨]، يرى سماحته

١. انقلاب اسلامی؛ مبانی و ویژگی‌ها با تأکید بر اندیشه‌های امام خمینی و مقام معظم رهبری، (الثورة الإسلامية؛ المبادئ والخصائص مع التركيز على أفكار الإمام الخميني والقائد الأعلى): ص ١٤٢.
٢. البقرة: ٢٥٧.
٣. المائدة: ٥٥.
٤. ولایت و حکومت (الولاية والحكومة): ص٥٩.
٥. النساء: ٥٩.
٦. الشورى: ٢٣.
٧. لقاء مع طلاب الحوزة ورجال الدين.
٨. المائدة: ٥١.

أن المجتمع الإسلامي، في ظل مبدأ "الولاية" القرآني، يُشبه كائنًا حيًا وجسدًا واحدًا، ويُفصّل الروابط بين الأمة الإسلامية ضمن ثلاثة أبعاد:

١. حفظ الروابط الداخلية.
٢. قطع التبعية والارتباط بالمحاور الأجنبية.
٣. الحفاظ على الاتصال العميق والدائم بقلب الأمة الإسلامية، أي الإمام القائد[١].

٣) دور الشعب في تحقيق الولاية الدينية بالاستناد إلى الفكر القرآني للقائد

٣-١) الشعب أساس إضفاء الشرعية على النظام الولائي

في الأدبيات السياسية الإسلامية، يُعدّ الحُكم من الحقوق الإلهية، وفي الفكر السياسي لآية الله الخامنئي فإن الحكومة والولاية لله وحده: ﴿**الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ...**﴾[٢]، ﴿**اللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ**﴾[٣].

لذلك، وبناءً على الرؤية التوحيدية، فإن الحاكمية والولاية والملك المطلق كلّها لله وحده: ﴿**لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ**﴾[٤]، والإيمان بالحاكمية الإلهية هو أساس الفلسفة السياسية والاجتماعية في الإسلام[٥]. ومن هنا، فإن أي حكومة لن تحظى بالشرعية في الرؤية التوحيدية ما لم تكن منصوصة ومأذونة من قبل الله تعالى، وفي إطار ولايته وحاكميته. فالله يُمارس هذه الولاية من خلال قنوات خاصة، وعندما يُفوَّض هذا الحق للحاكم الإسلامي، فإنما يُمارَس حق الله على الناس[٦].

ويؤمن سماحته بأن النظام السياسي الأمثل هو "نظام الولاية"، ويتكوّن من ثلاث مستويات:

١. الولاية الإلهية للنبي ﷺ ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ**﴾[٧].
٢. ولاية الأئمة المعصومين عليهم السلام: ﴿**وَالَّذِينَ آمَنُوا...**﴾، وأهل البيت هم أتمّ مصاديق خلفاء الله.
٣. ولاية الفقيه في عصر غيبة الإمام المهدي .

وهذه المستويات الثلاثة هي قنوات ممارسة الولاية الإلهية.

---

١. طرح كلى انديشه اسلامى در قرآن، (المخطط العام للفكر الإسلامي في القرآن): ص٤٣٧.
٢. ولايت و حكومت (الولاية والحكومة): ص٧٤.
٣. طرح كلى انديشه اسلامى در قرآن، (المخطط العام للفكر الإسلامي في القرآن): ص٤٥٨.
٤. التغابن: ١.
٥. بيان القرآن، تفسير سورة التغابن: ص٣٩.
٦. لقاء مع مسؤولي النظام.
٧. طرح كلى انديشه اسلامى در قرآن، (المخطط العام للفكر الإسلامي في القرآن): ص٤٦٠.

وبناء عليه، فإن مشروع النظام الإسلامي لا يتصور لحظة خلوّ من الحكومة: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ**﴾، ومن ثم فإن مشروعية نظام الحكومة الولائية مستمدة من الإرادة الإلهية، والسلطة الوحيدة المقبولة هي تلك التي تنشأ في إطار نظرية الإمامة[١].

وحيث إنّ الله تعالى هو المالك الحقيقي لعباده، فإن له الحق الأعلى على الإنسان، وله الحق في ممارسة أي نوع من التصرف في عبده، وبناء عليه فإن أنسب طريق لمنح الشرعية للحكومة هو أن ينيط الله ذلك الحق بأحد عباده[٢].

ومع أن الفكر السياسي لسماحته يُقِرّ بالاحتكار الإلهي للولاية والحاكمية، وأنه لا يحق لأحد ممارسة الحكم ما لم تتوافر فيه شروط الولاية الإلهية، إلا أنه يرى أنّ هذه الحكومة الإلهية لن تتشكّل إلا بإرادة الشعب، وإذا رفضها، فإنها تفقد مشروعيتها. وهذا الرأي يختلف عن النظرة التي يتبناها بعض دعاة العلمانية الدينية، الذين يزعمون أن الحكومة الدينية لا تُولي أي قيمة أو دور للشعب[٣]. والقراءة الاستبدادية للنظام الديني وولاية الفقيه، تُعد من أكثر مزاعمهم تكرارًا. كما يخالف رأي بعض المفكرين الإسلاميين الذين يرون أنّ مشروعية النظام السياسي محض إلهية، ويعتبرون الشعب مجرّد عامل لقبول تلك المشروعية[٤].

يؤكّد سماحة القائد دور الشعب في العملية السياسية، ويعده أصلاً إسلامياً نابعاً من جذور قرآنية وروائية وتاريخية في النظام الإسلامي. فهو يصرّح بوضوح بأن مشروعية النظام السياسي في الإسلام هي مشروعية إلهية قائمة على أساس الشعب، وأن مصدر ممارسة السلطة هو الشرعية الشعبية. يقول:

> **مشروعية الولاية والحكومة مرتبطة ببيعة الناس، أو لنقل: تحقّق الزعامة والحكومة فعلياً مرهون ببيعة الناس[٥].**

بعبارة أخرى، يرى سماحته أن البيعة هي الآلية التي تُفَعّل من خلالها شرعية الحاكم، وأن النظام السياسي في ظلّ "الديمقراطية الدينية" يستند إلى ركيزتين: إلهية وشعبية، حيث تتحقق الركيزة الشعبية عبر انتخاب الناس وتصويتهم، ومن الضروري أن يقبل الناس بالشخص الذي يمتلك المؤهلات اللازمة للحكم أيضاً، إذ لا يمكن لهذا الشخص أن يحكم

١. المصدر نفسه: ص ٤٦٠–٤٦٣.
٢. حكيمانه‌ترين حكومت؛ كاوشى در نظريه ولايت فقيه، (الحكومة الأكثر حكمة؛ دراسة في نظرية ولاية الفقيه): ص١٢٠.
٣. بيام هاجر، العدد٢٣٣.
٤. مردم‌سالارى دينى و نظريه ولايت فقيه (الديمقراطية الدينية ونظرية ولاية الفقيه): ج٢، ص١٦–٢٢.
٥. خطب صلاة الجمعة.

بدون هذا القبول، حتى لو توفرت فيه جميع الصفات والمعايير[١].

مع ذلك، أشار سماحته في إحدى خطاباته عام ٢٠٠٣م إلى أنّ مشروعية الحاكم لا تقوم على تصويت الناس فحسب، بل إن الأساس هو التقوى والعدالة، غير أنّه يرى أن هذه الفضائل لا تنفع بدون تصويت الناس وقبولهم، وبناء عليه فإنّ رأي الشعب ضرورة لا غنى عنها. ولذلك، فإن من يُمنح الولاية في أي مستوى من مستويات الحكم، يجب أن يمتلك الأهلية والصلاحية، أي العدالة والتقوى، وأن يكون مطلوباً من قبل الناس[٢].

وفي الدمج بين الإسلامية ودور الشعب، يستشهد سماحته بمقطع من الخطبة الثالثة من "نهج البلاغة"، ويقول:

> **لاحظوا قول أمير المؤمنين عليه السلام في عبارته المعروفة: " لَوْلَا حُضُورُ الْحَاضِرِ وَقِيَامُ الْحُجَّةِ بِوُجُودِ النَّاصِرِ وَمَا أَخَذَ اللَّهُ عَلَى الْعُلَمَاءِ أَلَّا يُقَارُّوا عَلَى كِظَّةِ ظَالِمٍ وَلَا سَغَبِ مَظْلُومٍ لَأَلْقَيْتُ حَبْلَهَا عَلَى غَارِبِهَا ". هنا يُشار إلى دور الشعب وحقّه. فـ"دور الشعب" يعني: إذا لم يأتِ الناس إلى من يرى نفسه صاحب حق ويريد أن يتحمّل مسؤولية، فلا يُلزَم هذا الشخص بالمضي خلف ذلك الحق. قال: "لألقيت حبلها على غاربها". يعني: لو لم يكن الناس حاضرين، لما كانت عليّ مسؤولية، ولا كان عليّ واجب. هذا يدلّ على مدى أهمية دور الناس. حتى شخص كأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام يقول: لو لم يكن الناس حولي، لما كان عليّ تكليف. وإذا ما أقبل الناس، عندها يُصبح عليه أن يتحمّل المسؤولية.**

ويضيف سماحته، نقلاً عن خطبة صفّين:

> **أن يُعانَ على ما حمّله الله من حقّه"، أي: مهما علا مقام الإنسان من حيث القيمة الذاتية، والعلم، والدين، فإنّه بحاجة إلى معونة الناس. فحتى أمير المؤمنين عليه السلام كان بحاجة إلى دعم الناس. ولذلك، يخاطب الله تعالى نبيّه قائلاً: ﴿هُوَ الَّذِي أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ﴾، حيث جعل المؤمنين في مرتبة النصر الإلهي، أي: لو لم ينصر المؤمنون النبي صلى الله عليه وآله، لما تحقق له النصر. لذلك كان أول ما فعله النبي هو بناء مجتمع المؤمنين[٣].**

في تحليل كلمات القائد، يجب الإشارة إلى أنّه يعتبر الـ٢٥ سنة من عزلة أمير المؤمنين عليه السلام مع امتلاكه مقام الإمامة والولاية، خير مثال عملي في العالم الإسلامي على أهمية دور الشعب في إضفاء الشرعية على الحاكم والمسؤول. وبناء عليه:

> **إذا لم يبايع الناس الحاكم، ولم يرغبوا فيه، ولو كان هذا الحاكم أمير المؤمنين عليه السلام، فإنّ هذه الحكومة تكون قد فقدت ركيزة شرعيتها[٤].**

١. موبه‌مو (حرفاً بحرف): ص٤٩٩.
٢. كلمة في لقاء طلاب قزوين.
٣. لقاء مع أئمة الجمعة.
٤. جلسة حوار مع مدراء ورؤساء تحرير مجلات طلابية.

وفي شرح الدور الشعبي في النظام الديمقراطي الديني، يُطرح السؤال التالي: هل تُعدّ "الديمقراطية الدينية" مصطلحاً متناقضاً أو متعارضاً كما يرى بعض المثقفين الدينيين؟[١] لأنّ من أسس الديمقراطية غياب أي سلطة أو ولاية على أحد من الناس. إلا أن سماحته يعتقد أنّه لا يوجد في الإسلام تعارض بين إرادة الله وإرادة الناس، بل إنّ مشروعية كل شيء –بما في ذلك إرادة الشعب– تكون ضمن إرادة الله، ولا يوجد تعارض حقيقي بينهما. فأساس الديمقراطية في الإسلام ينبثق من صميم الدين، ويعترف بدور الشعب في نوع وشكل الحكم. يقول:

في دستورنا، النظام بدون دعم ورأي وإرادة الشعب، في الحقيقة لا شيء... الإسلام في النظام الإسلامي لا ينفصل عن الشعب. عندما نقول "النظام الإسلامي"، فلا يمكن تجاهل الشعب. فحقّ الناس في هذا الاختيار قائم على أساس إسلامي، ولذلك فإن ديمقراطيتنا، أي الديمقراطية الدينية، لها فلسفتها وأساسها[٢].

بناءً على مبدأ «تكريم الإنسان» يجب قبول الفرضية التي تقول إنّ الناس فاعلون في المجال السياسي والاجتماعي. ولهذا يرى سماحته أن خلاصة "الجمهورية الإسلامية" تكمن في: "الله والشعب"، أي: النصر الإلهي إلى جانب المؤمنين. وقد خُصّص للمؤمنين في القرآن هذا القدر من الكرامة: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**﴾[٣]. بمعنى أن المشروعية الإلهية والشعبية كلاهما مقبول، ولا غنى لأحدهما عن الآخر. غياب أحدهما ينقض مشروعية النظام السياسي، ووجودهما معاً يُعزّز شرعية وحكومة الولي الفقيه.

وعليه، فإن إعطاء الشرعية لرأي وبيعة الشعب يُعدّ أصلاً إسلامياً، والقبول الشعبي هو جزء من المشروعية، بل هو نفسه "المشروعية ذات البعدين". وهذه الرؤية في الفلسفة السياسية لسماحته نابعة من نظرته لطبيعة الإنسان. فهو يرى الإنسان كائناً اجتماعياً ذا بُعدين: مادي وروحي، ويعد تكريم الإنسان من المبادئ الأساسية في الرؤية الكونية الإسلامية التي تحدّد مسار عمله ومسؤوليته. ويعتقد سماحته أن الله تعالى قد أكرم بني آدم جميعاً في القرآن الكريم، واعتبر كل الأقوام والأعراق والألوان، بل جميع البشر، مكرّمين وذوي شرف وكرامة ذاتية، لذا يؤكد على "إدانة التمييز العنصري".

وعند تحديد الأسس الرئيسية للمدرسة السياسية الإسلامية، يُؤكد على الإيمان الصادق والراسخ بدور الشعب، ويرى أن مبدأ «الاهتمام بكرامة الإنسان» ودور الإرادة والهوية الإنسانية و«مقام الخلافة

١. حكمت وحكومت (الحكمة والحكومة): ص٢١٦.
٢. الذكرى الثانية عشرة لرحيل الإمام الخميني.
٣. الأنفال: ٦٤، خطب صلاة الجمعة.

الإلهية للإنسان» أساس هذه الفلسفة، وأن الأرض تكتسب قيمتها لأن الإنسان يعيش عليها: ﴿**وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً**﴾[١]. ولذلك، بعد التصريح بخلافة داوود، يُعهد إليه بالحكم: ﴿**يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ**﴾[٢]. أي أن الإنسان خليفة الله، وحاكم على مصيره، والحكم وتولي شؤون المجتمع من شؤون هذه الخلافة الإلهية[٣].

من وجهة نظر سماحته، يحظى الإنسان بنوعين من الكرامة: الفطرية والمكتسبة. والنتيجة أن هذا التكريم يستوجب أن يكون للناس دور أساسي في إدارة مصيرهم ومجتمعهم. فالنظام الإسلامي يؤمن بكرامة الإنسان بما هو إنسان، لا باعتبار العرق أو اللون أو المنطقة ﴿**وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ**﴾[٤].

إن من أركان الديمقراطية الإسلامية «مبدأ المساواة»، أي المساواة الحقوقية بين جميع الأفراد، بغض النظر عن الفوارق والتمييزات، وتحريم إهانة القوميات والجنس. وقد استند سماحته إلى سيرة النبي الأكرم ﷺ والإمام علي عليه السلام في هذا المجال[٥]. لأن مبدأ المساواة ملازم لحقّ السيادة على المصير. ومن وجهة نظر سماحته، إن محورية الإنسان في الإسلام تعني أن كل شيء في الكون يدور حول الإنسان: ﴿**وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ**﴾[٦].

وتكريم الإنسان يشمل مرحلتي التشريع والتكوين. وفي داخل الإنسان قدرة غير محدودة لبلوغ الهدف الإلهي: ﴿**لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ**﴾[٧]. لكي يختار الإنسان بإرادته مصيره ويسلك درب الكمال حتى يبلغ غاية الحياة الإلهية و«الحياة الطيبة»: ﴿**مَنْ عَمِلَ صَالِحاً مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً**﴾[٨].

لذا يمكن عد الديمقراطية الدينية أكمل نماذج الديمقراطية في العصر الحاضر وأسلوباً للحياة الحديثة[٩]، ذا جذور قرآنية مبنية على مبدأ الخلافة الإلهية، والمساواة، وكرامة الإنسان الفطرية.

١. البقرة: ٣٠. كلمة في جمع من حرس الثورة الإسلامية.
٢. ص: ٢٦. ولايت و حكومت (الولاية والحكومة): ص١٦٠ -١٦٤.
٣. خلافة الإنسان وشهادة الأنبياء: ص٩.
٤. الإسراء: ٧٠. لقاء مع قادة الحرس الثوري.
٥. انسان ٢٥٠ ساله (الإنسان بعمر ٢٥٠ سنة): ص٣٥.
٦. الجاثية: ١٣.
٧. التين: ٤.
٨. اللقاء مع شرائح مختلفة من النساء.
٩. مردم‌سالارى دينى و نظريه ولايت فقيه (الديمقراطية الدينية ونظرية ولاية الفقيه): ص٥٩.

٢-٣) الشعب، وتحقيق وتشكيل النظام الولائي في عصر الغَيْبة

في النظام السياسي الإسلامي، مع أنّ السيادة والولاية مختصّتان بالله تعالى، إلا أنّ الإسلام -بفضل رؤيته التوحيدية والشمولية- لا يستثني أيّ جزء من دائرة التعاليم الدينية، ويضطلع الشعب بدور وتأثير في تأسيس الحكومة وتشكيلها، وكذلك في استمرارها واستدامتها[١].

واستنادًا إلى المبادئ الأنثروبولوجية لسماحته، فإن مقتضى مقام خلافة الإنسان لله أن يرى الإنسانُ أن إدارةَ العالم من مسؤوليّاته، وهذا لا يتحقق إلا من خلال تشكيل الحكومة وتفعيلها[٢].

وتُعدّ الديمقراطية الدينية في الفكر السياسي لسماحته، ظاهرة ذات بُعدين، وفي هذا السياق، إنّ نظرة الإسلام إلى الإنسان ومحوريّته تُشكّل مسألةً أساسية.

> **الإنسان كائن مكلّف، مختار، ويواجه الهداية الإلهية: ﴿أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ ۞ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ ۞ وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾؛ يستطيع أن يختار الهداية، كما يستطيع أن يختار الضلالة. الإنسان كائن ملتزم تجاه نفسه، وتجاه المجتمع، وتجاه أهله. ومن هذا المنظور، تصبح الديمقراطية إلى جانب كونها حقًّا، تكليفًا أيضًا؛ أي أنّ كل فرد من الشعب مسؤول في أمر حكومة المجتمع. لا يمكن لأحد أن يقول: الأمر لا يعنيني، بل إنّ صلاح البلاد وفسادها، والحكومة، كلّها أمور ترتبط بكل فرد من الناس، ويكون الإنسان ملتزمًا إزاءها[٣].**

وفي النهاية، فإنّ ما يُحدّد المصير النهائي للإنسان هو اختياره الذاتي، وقد منح الله المتعال للإنسان القدرة على الاختيار. ومن وجهة نظره، تعني الديمقراطية الدينية تشكّل النظام عبر إرادة الشعب وصوته، حيث يختار الناس النظام، والدولة، وممثليهم ومسؤوليهم، بشكل مباشر أو غير مباشر[٤]. وبناء عليه:

> **فمن دون أصوات الشعب، ومن دون حضور الشعب، ومن دون تحقق إرادة الشعب، لا تقوم خيمة النظام الإسلامي، ولا تبقى[٥].**

وقد رأى سماحته، من خلال تطبيق الآية: ﴿**فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا**﴾[٦]، على أحداث الثورة الإسلامية، أن أعظم إنجازات الإمام الخميني كان اكتشافه سرًّا من أسرار الخلق، وهو الجماهير العظيمة للشعب، وتجلي القدرة الإلهية من خلال القوة العامة للناس في تكوين الثورة[٧]. وبناء عليه:

---

١. بررسی فرهنگ مردم‌سالاری دینی در قرآن کریم (دراسة ثقافة الديمقراطية الدينية في القرآن الكريم): ص ١٥٥-١٧٨.
٢. لقاء مع طلاب جامعة فردوسي مشهد.
٣. اللقاء الأول للأفكار الاستراتيجية.
٤. لقاء مع مسؤولي النظام.
٥. خطب صلاة الجمعة بطهران.
٦. الحشر: ٢.
٧. بيان القرآن؛ تفسير سورة الحشر: ص ٥٧-٥٩.

في المدرسة السياسية للإمام، صوت الشعب يؤثّر ويُحدّد المصير بمعنى الكلمة... وفي هذه المدرسة، نشأت الديمقراطية من صُلب الدين؛ من ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾، ومن ﴿هُوَ الَّذِي أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ﴾. لم نستعِر هذا من أحد»[١].

ولا شكّ أنّ الولاية الحقيقية هي لله تعالى وحده، والأصل الأوليّ هو عدم وجود ولاية أو سيطرة لأيّ إنسان على إنسان آخر إلا بإذن إلهي. ومن هذا المنطلق، فإنّ السيادة وحقّ الإنسان في تقرير مصيره الاجتماعي يُعدّ أمرًا عقلانيًّا. ولهذا، فإنّ "مبدأ الحرية" في الاختيار والإرادة يُعدّ عنصرًا أساسيًّا في الديمقراطية الدينية.

وفي الفلسفة السياسية للقيادة، ترجع جذور الحرية إلى الثقافة الإسلامية ذات الرؤية التوحيدية للعالم: ﴿**قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا**﴾[٢].

وفي المقابل، لا تعد المدرسة الغربية لليبرالية الحريةَ أمرًا إلهيّ المنشأ، بل تنظر إلى حرية الإنسان بمعزل عن أيّ حقيقة باسم الدين أو الله. بينما يصرّح القرآن: ﴿**إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا**﴾[٣]؛ أي إنّ الإنسان حرٌّ في اختيار طريقه، ويمكنه القبول أو الرفض، وهو من يتحمّل مسؤولية مصيره استنادًا إلى "حقّ الاختيار". وعليه، فإنّ قبول الإسلام يُعدّ تصويتًا طوعيًّا لولاية الله وقيادته، وهو أول خطوة ودور للشعب في تحقّق النظام السياسي وتفعيله على أرض الواقع[٤].

ومن منظور المفكّرين الإسلاميين القائلين بـ"الولاية المنصوصة للفقيه"، فإنّ النظام السياسي الإسلامي لا يقوم أبدًا من دون إرادة الشعب ورغبتهم. ولذلك، فإنّ تمايز الحكومة الدينية الإسلامية عن الحكومات الجائرة هو أنّ الحكومة الإسلامية تتشكّل بناءً على محبّة الناس وعشقهم للدين[٥]، كما أنّ الناس تكوينيًّا أحرار في قبول أو رفض الحكومة الدينية[٦].

وعلى هذا الأساس، فإنّ "البيعة" في النظام الإسلامي تُعدّ شرطًا أصيلًا لشرعية حُكم الحاكم. وبعبارة أخرى:

البيعة تُنجِز حقّ الخلافة؛ تلك القيم لا يمكن أن توصل شخصًا إلى مقام ولاية الأمر بشكل فعلي وعملي إلا إذا قَبِلَه الناس ورضوا به[٧].

١. صورت و سيرت انقلاب اسلامى در بيانات رهبر معظم انقلاب، (صورة وسيرة الثورة الإسلامية في كلمات القائد الأعلى): ص١٠٨.
٢. آل عمران: ٦٤. ص: ١٩٩.
٣. الإنسان: ٣.
٤. تبيين مردم‌سالارى دينى، (شرح الديمقراطية الدينية): ص ١٥٢.
٥. ولايت فقيه، ولايت فقاهت و عدالت، (ولاية الفقيه، ولاية الفقاهة والعدل): ص ٨٣.
٦. نفس المصدر، ص ٤٩٠
٧. المؤتمر الأول لنهج البلاغة.

وقد أشار سماحته إلى الآية القرآنية: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ**﴾[١]، ليؤكّد أنّ الحكومة الإسلامية هي حكومة متوافقة مع حكم الله وإرادة الناس وآرائهم.

وفي هذه الآية التي تُشدد على ضرورة الالتزام بالبيعة وحرمة نكثها، تُعدّ البيعة مع النبي ﷺ بمنزلة البيعة مع الله تعالى، وهي تُثبت مشروعية البيعة بوضوح. ونتيجةً لذلك، فإنّ الشعب هو مصدر مشروعية الحُكم ومقبوليته[٢]، وله دور أساسي في تشكيل وحيوية واستمرارية الحكومة الإسلامية، إذ يُعدّ رأي الشعب وصوته بمنزلة "بيعة" بين الأمة وليّ المجتمع، كما كان عليه الأمر في صدر الإسلام.

٣-٣) الشعب وانتخاب وليّ الأمر في النظام الولائي

من أبرز خصائص نظام الولاية، كيفية مشاركة الشعب في انتخاب وليّ الأمر، حيث إنّ الشعب في هذا النظام يختار قائد النظام الإسلامي من بين الأشخاص الذين تتوفّر فيهم الشروط العامة للقيادة في عصر الغَيْبة، وذلك على أساس حقّهم في تقرير مصيرهم.

وقد بيّن سماحته أنّ الحكومة في الإسلام، رغم كونها «حكومة الله»، لا تتعارض مع مبدأ «سيادة الشعب على مصيره»، بل إنّ الإسلام يتيح ويجيز للناس اتخاذ القرار والعمل بموجب أمر الله. واستنادًا إلى الآية الكريمة: ﴿**وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً**﴾[٣]، عد سماحته الحكومة الإسلامية حكومةَ المستضعفين، على نحوٍ لا يتعارض مع كونها حكومةً لله، تُدار في إطار الأحكام الإلهية[٤].

وفي تحليل خطاباته، يتّضح أنّ حركة المجتمع والحكومة برمّتها تقع على عاتق الناس، وتخضع لاختيارهم، كما أنّ ولاية المجتهد العادل متوقّفة على اختيار الناس أيضًا. والمزية الجوهرية للإنسان في رؤيته التوحيدية هي «الاختيار والقدرة على اتخاذ القرار»، ودور الأنبياء الإلهيين لا يتجاوز الهداية والتبشير والإنذار: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا**﴾[٥]. ولهذا لا يوجد في النظام الإسلامي أيّ إكراه أو إجبار: ﴿**لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ**﴾[٦].

ووفقًا لمنطق الإسلام، تُدار شؤون المجتمع والناس على أساس الهداية القرآنية والأحكام الإلهية،

---

١. الفتح: ١٠.
٢. حكومت دينى و حقوق انسان (الحكم الديني وحقوق الإنسان): ص ٦٤.
٣. القصص: ٥.
٤. خطب صلاة الجمعة في طهران.
٥. الفرقان: ٥٦. ولايت و حكومت (الولاية والحكومة): ص ١٦٧.
٦. البقرة: ٢٥٦. صلاة الجمعة في طهران.

وفي ظل هذه القوانين، للشعب مقام ومكانة، وهم أصحاب السيادة على مصيرهم: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ**﴾[١]. وإنّ تقرير مصير البلاد بيد الناس:

إنّ إرادة الله المتعالية لصالح أمّةٍ ما، تابعةٌ لإرادة تلك الأمّة. ولا تتحقّق أيّ حقيقة أو واقع في حياة أمّةٍ ما بإرادة الله، إلا إذا عَزمت تلك الأمّة عليه. وهذا هو التصريح القرآني الواضح، ومن المعارف الدينية القطعية[٢].

لذا، واستنادًا إلى هذا الأصل القرآني، فإنّ حق السيادة على المصير هو مفتاح التحوّلات الاجتماعية العظمى، وهو بيد الإنسان[٣].

يُبيّن القرآن الكريم من خلال طرح مبدأ الشورى، أن التشاور مع الناس وإشراكهم في اتخاذ القرارات الاجتماعية من وظائف قادة الإسلام، ويجعل النظام الاجتماعي للمؤمنين قائمًا على مبدأ الشورى والمشاورة. وفي فلسفة النظام السياسي لدى سماحته، يُعدّ "مبدأ الشورى بوصفه نموذجًا اجتماعيًا لحاكمية الشعب" من الأمثلة المتوقعة في الإسلام لحضور الأفراد وإرادتهم الإنسانية في شؤون الحياة:

النظام السياسي-الاجتماعي في الإسلام قائم على مبدأ الشورى[٤].

كما أنّ "الديمقراطية الإسلامية التي تحدثنا عنها مأخوذة من صميم الإسلام وصميم القرآن: ﴿**وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ**﴾[٥].

ويرى سماحته الإسلام رائدًا ومناديًا بإقامة حكومات شعبية وشورية في إطار الوحي والقوانين الإلهية:

إنّ النبيّ الأكرم ﷺ، بأمرٍ من الله: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾، كان يتشاور في الأمور المهمة للحكم الإسلامي[٦].

وعليه، فإن مبدأ الشورى يُعدّ سبيلاً لتطبيق حق حاكمية أفراد المؤمنين في النظام السياسي-الاجتماعي، ووسيلةً لتحقيق الديمقراطية الدينية.

يعتقد آية الله الخامنئي بأن "حقّ تقرير المصير" للإنسان هو حقّ غير قابل للسلب أو الإنكار، ويُشير في هذا السياق إلى "حق الأمة" والحقوق المتبادلة بين الشعب والدولة. وفي إطار النظام

١. الرعد: ١١.
٢. لقاء مع جمعٍ من المديرين والناشطين الثقافيين في مجال الدفاع المقدّس.
٣. خطاب في لقاء مع جامعيّي محافظة سمنان.
٤. تصريحات خلال اللقاء مع مسؤولي المجالس الإسلامية.
٥. اللقاء مع كوادر الحج.
٦. رسالة إلى مؤتمر اتحاد البرلمانات الإسلامية.

الديمقراطي الديني، يُشير سماحته إلى مبدأ "حرية الإنسان" ضمن إطار الدين، وفي اختيار الفقيه والحاكم الديني، وارتباط ذلك بحق تقرير المصير، ويُصرّح بأن الحرية هي حق في مواجهة الباطل: ﴿**مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ**﴾[١].

ويرى سماحته أن الآية القرآنية: ﴿**وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ**﴾[٢] أوضح آية قرآنية بشأن مبدأ حرية الإنسان، والتي تُزيل عنه "الإصر"[٣]. وبعبارة أخرى، فإن الحرية في القرآن الكريم تعني الحصانة من الإرادة الاستبدادية، وتتجلّى في حقوق الإنسان مثل حرية الفكر، واختيار العقيدة، وإبداء الرأي، وحق اختيار النظام الاجتماعي المفضَّل، وكلّ ذلك يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالرؤية التوحيدية للعالم. ويستند سماحته إلى الآية الكريمة: ﴿**لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ**﴾[٤]، فيجعل من الحرية الاجتماعية وحقّ اتخاذ القرار والعمل والتفكير والتعبير أمرًا يقينيًا لكلّ أفراد المجتمع[٥].

وعليه، يُعدّ فرض العقيدة أمرًا باطلًا، ويراه مصدرًا للاستبداد، ويُشدّد على كون الإنسان حرًا ومختارًا في مسار الكمال، ومسؤولًا عن أفعاله وسلوكياته وفقًا لمبدأ الحرية وفي إطار قانون الإسلام.

٤-٣) الشعب، واستقرار واستمرار النظام الولائي، والرقابة العامة

في المنظومة الفكرية لسماحته، يعد حفظ نظام الولاية واستمراره، كإنشائه، قائم على حضور الشعب ودوره الفاعل، ويرى أن وجود الجمهورية الإسلامية وحيويّتها وتطوّرها معتمد على دعم الشعب[٦]. ومن هنا، فإنّ مشاركة الشعب وحضوره، سواء في تأسيس الحكومة الدينية أو في استمرارها وحفظها وبقائها، ينبع من تلك الرؤية التي تعد الديمقراطية الشعبية عاملًا أساسياً في نجاح الشعب الإيراني وثباته[٧].

ومن هذا المنطلق، يرى سماحته أنّه:

> **إذا لم يكن الشعب حاضرًا في الميدان ولم يشارك بجدّية، فإنّ النظام الإسلامي سيسقط، حتى لو كان قائده في مستوى الوجود المبارك لأمير المؤمنين عليه السلام**[٨].

١. الدخان: ٣٩. الندوة الرابعة للأفكار الاستراتيجية.
٢. الأعراف: ١٥٧.
٣. آزادی در نگاه رهبر معظم انقلاب (الحرية في نظر القائد الأعلى للثورة): ص٣٥.
٤. البقرة: ٢٥٦.
٥. خطبة صلاة الجمعة في طهران.
٦. في الذكرى الثانية والثلاثين لرحيل الإمام الخميني.
٧. في مرقد الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام.
٨. خطب صلاة الجمعة في طهران.

وقد أكّد سماحته دور المشاركة السياسية للشعب في النظام الولائي، واستنادًا إلى الآية الكريمة ﴿**وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ**﴾[١]، عدَّ الحرية السياسية متجلّية في دور الأفراد وتأثيرهم في تشكيل النظام السياسي وتوجيهه نحو المطلوب[٢]. ويعتقد أن ملحمة حضور الشعب في الانتخابات هي العامل في تثبيت واستقرار شجرة النظام الإسلامي الطيّبة[٣].

وفي كلمات سماحته، يُعد دور أصوات الناس ورضا المجتمع عن حكومة ديمقراطية مهمًّا جدًا من زاوية أخرى أيضًا، وهي «حفظ أصل النظام الإسلامي»[٤].

ويرى آية الله الخامنئي، بوصفه مفكّرًا مسلمًا، أنّ السبيل الوحيد لحفظ النظام الإسلامي هو الرقابة العامة وحضور الشعب الواعي في الساحة، وقد أولى اهتمامًا جديًّا لمسألة الرقابة العامة ودور العنصر الشعبي الرقابي في إطار الفريضتين الإلهيتين: «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر». وبحسب رأيه، فإنّ حضور الشعب هو أمر حتمي في موضوع الحكومة الإسلامية، وهو يُستفاد من «مسؤولية الإنسان تجاه مصير المجتمع»، وإنّ من أهمّ المعروفات هو إقامة حكومة الحق والعدل، والتي يجب أن يأمر بها الناس، وهي في الحقيقة تبرز مسؤوليتهم[٥].

والآية الكريمة: ﴿**وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ**﴾[٦] تُبيّن عموميّة واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في النظام الإسلامي، وأنّ روح الثورة الإسلامية هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو الضامن لبقاء النظام الإسلامي واستمراره[٧]. كما أنّ قاعدة «النصيحة لأئمة المسلمين» هي من وسائل الرقابة على الوليّ الفقيه[٨].

ويؤكّد سماحته أنّ قبول المؤسسات الرقابية من قبل الشعب، بالاستناد إلى عناصر رقابية مثل مبدأ الشورى، ونصيحة قائد المجتمع، وفريضتي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، هو حقّ طبيعي للناس، والطريق الوحيد لحفظ النظام الإسلامي[٩]. ذلك لأنّ آلية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا

١. الأعراف: ١٥٧.
٢. ولايت و حكومت (الولاية والحكومة): ص ١٧٢.
٣. مقابلة بعد المشاركة في الانتخابات الرئاسية.
٤. ذكرى انتفاضة أهالي قم.
٥. في الذكرى الثانية والثلاثين لرحيل الإمام الخميني.
٦. التوبة: ٧١.
٧. بيان القرآن، تفسير سورة الممتحنة: ص ٣٩٩ – ٤٠٨.
٨. كلمات سماحته في لقاء مع نوّاب الدورة الحادية عشرة لمجلس الشورى.
٩. نقش و جايگاه مردم در الگوى مردمسالارى اسلامى از ديدگاه مقام معظم رهبرى، (دور ومكانة الشعب في نموذج الديمقراطية الإسلامية من وجهة نظر القائد الأعلى).

تؤدّي إلى بناء مجتمع نموذجي وحضارة إسلامية جديدة إلا إذا وُضعت كحقّ عامّ في إطار رقابة جماعية.

تُعدّ الديمقراطية الدينية امتدادًا اجتماعيًا لمحورية الإنسان في عالم الوجود ودوره الرفيع في التحولات الكبرى. فالإنسان وجماهير الناس هم في الحقيقة محور التحولات والتغييرات العظيمة في المجتمع[١]. في المنطق القرآني، يرى سماحته أن الإنسان هو محور عالم الوجود، وكأن الوجود كلّه يدور بإرادة الله تعالى حول وجود الإنسان، بل إنّ الأنبياء الإلهيين أنفسهم كانوا يستثمرون طاقة حضور الناس وقدرتهم من أجل إقامة القسط وتأسيس حكومة عادلة، كما قال تعالى: ﴿**لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ**﴾[٢].

بعبارة أخرى، تعني عبارة «**لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ**» في نظره، أن إقامة القسط هي من وظيفة الناس أنفسهم في محيط حياتهم[٣].

وتدلّ هذه الفرضية، إلى جانب تأكيدها المسؤولية السياسية والاجتماعية للمسلمين، على الحقوق العامة ودور الناس في المجتمع السياسي، بحيث إذا ما تحقّقت فإنها تهيئ الأرضية لاستقرار الحكم السياسي. والحقيقة أن الناس ما كانوا لُيكلّفوا بمثل هذه المسؤولية الخطيرة لو لم يكن لهم في المجتمع السياسي «حق التدخّل والتصرّف في المصائر السياسية». ولذلك، فإن القرآن الكريم يطلب هذا الأمر من الناس بقوله: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ**﴾[٤]. فالناس هم المخاطبون بأداء الأمانة وإقامة القسط وتأسيس حكومة عادلة.

ومن هذه الزاوية تحديدًا، تُعدّ قضية الانتخابات في هذا النظام السياسي مسألةً حيوية. فالانتخابات تُعدّ في غاية الأهمية من جهة اعتماد النظام السياسي على الناس، ومن جهة ضمان الدعم والمساندة والنصرة للحكومة. وتُعدّ المشاركة السياسية عاملًا كابحًا للاستبداد وضامنًا ومُنتِجًا لسلامة نظام الديمقراطية الدينية.

والديمقراطية الدينية، في الحقيقة، لا تدّعي السعي لتحقيق حقّ المشاركة السياسية فحسب، لأن هذا الحقّ مغروس في فطرة الإنسان وطبيعته، بل أكثر من ذلك، الانتخابات نفسها هي من جهةٍ حقّ للناس، ومن جهة أخرى واجب وتكليف إلهي. فبحسب رأيه، إن مظهر الديمقراطية الإسلامية يتمثل في حضور الناس في الانتخابات، وقد عدَّ التصويت مثالًا على «العمل الصالح»، مستندًا إلى الآية

١. جايگاه مردم‌سالارى دينى در صورت‌بندى اصول جهان‌بينى و ايدئولوژى اسلامى از منظر آيه‌الله خامنه‌اى (دور الديمقراطية الدينية في صياغة مبادئ المنظور الكوني والإيديولوجيا الإسلامية من منظور آية الله الخامنئي): ص٣٠-٥٣.
٢. الحديد: ٢٥. كلمة في لقاء مسؤولي النظام.
٣. لقاء مع أعضاء مجلس خبراء القيادة.
٤. النساء: ٥٨.

الشريفة: ﴿وَلَا يَطَئُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ﴾[١]»، فقد عدَّ كلّ عمل أو تحرّك يُغضب الأعداء، ومنه المشاركة في الانتخابات، مصداقًا للعمل الصالح؛ ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾[٢]. كما عدَّ دعوة الآخرين إلى هذا الأمر المهمّ واجبًا ومصداقًا للتواصي بالحق، مستندًا إلى قوله تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ﴾[٣].

من خلال ما تقدم يتبين أن المشاركة في الانتخابات تُعدّ من مصاديق التأثير في مصير المجتمع الإسلامي، ومن مظاهر التعاون في ترسيخ واستمرار نظام الولاية الدينية، وبناء عليه، فإنّ «كلّ ما يكون تعاون ومشاركة الناس فيه مؤثّرًا، يُعدّ من مصاديق التقوى»: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾[٤].

كما وصف سماحته عند بيانه لحاكمية المدينة الفاضلة المهدوية، هذا النظام بأنه «حكومة شعبية بكل معنى الكلمة»، وقال:

> **أي أنها تعتمد على إيمان الناس وإرادتهم وسواعدهم. فالإمام المهدي لا يملأ العالم قسطًا وعدلًا بمفرده، بل يستند إلى عموم المؤمنين من الناس، ومن خلالهم يُرسي دعائم العدل الإلهي في كافة أنحاء العالم، ويقيم حكومة مئة بالمائة شعبية.**

وعليه، فإنّ مسألة «الشعب» تمثّل أصلًا أصيلًا في الإسلام، بحيث لا يمكن سلوك طريق بناء الحضارة الإسلامية الحديثة، أو التمهيد للظهور، أو إرساء أسس الحضارة المهدوية، إلّا من خلال حضور الشعب، ووعيه، ومبادرته[٥]. لذلك فإنّ الديمقراطية الدينية تُعدّ منطلقًا لتشييد الحضارة الإسلامية الحديثة في العالم المعاصر. وإضافة إلى الرؤى التي تنظر إلى الداخل ضمن نظام الجمهورية الإسلامية، يمكن اعتبار نموذج نظام الديمقراطية الدينية بأنه «النموذج العالمي الفريد والمطلوب» القادر في ظل الظروف الراهنة التي تمرّ بها سائر الأنظمة الإسلامية، على أن يتحقّق -وفق مقتضيات كل مجتمع- من خلال تطبيق أساليب حكيمة.

وفي الختام، تمّ عرض نتائج البحث ضمن خلاصة عامة مبيّنة في الرسم البياني التالي.

---

١. التوبة: ١٢٠.
٢. كلمة في أجواء الانتخابات.
٣. العصر: ٣. الذكرى الثانية والثلاثون لرحيل الإمام الخميني.
٤. المائدة: ٢. لقاء أئمة الجمعة من أنحاء البلاد.
٥. لقاء مع أئمة الجمعة من أنحاء البلاد.

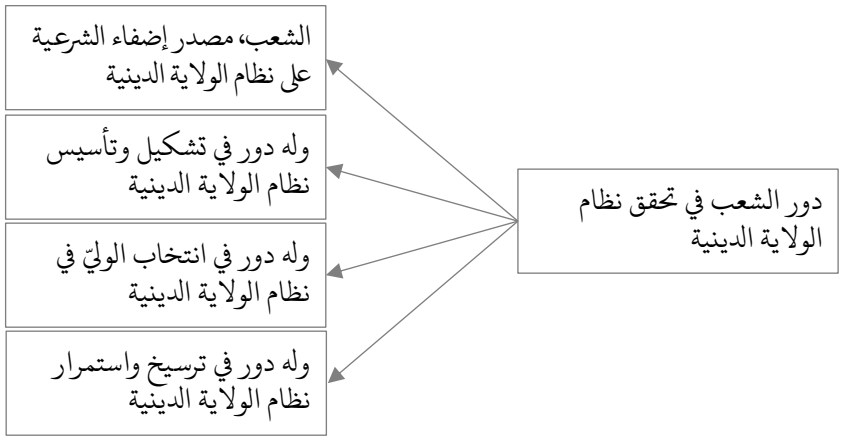
دور الشعب في تحقق نظام الولاية الدينية
الشعب، مصدر إضفاء الشرعية على نظام الولاية الدينية
وله دور في تشكيل وتأسيس نظام الولاية الدينية
وله دور في انتخاب الوليّ في نظام الولاية الدينية
وله دور في ترسيخ واستمرار نظام الولاية الدينية

نتيجة البحث

في فكر الفلسفة السياسية لسماحة آية الله الخامنئي، يُعَدّ دور "الشعب" في إطار النظام الإسلامي أحد الأركان الأساسية لمشروعية نظام ولاية الفقيه. يقوم هذا الفكر، المستند إلى الآيات الإلهية وسيرة الإمام علي عليه السلام على الاعتقاد بأن المشروعية السياسية لا تنبع فقط من صميم الإسلام الأصيل، بل تنشأ أيضًا من المشاركة الواعية والفعّالة للشعب. إن طبيعة النظام والحكم السياسي في الإسلام هي طبيعة قائمة على ركنين أساسيين: "الإسلام الأصيل" و"الركيزة الشعبية"، ويمكن التعبير عنها بالمشروعية المزدوجة "الإلهية –الشعبية".

لذلك، يمكن القول عند تحليل مكانة ودور الشعب، إن دور الشعب في فكر سماحته السياسي، بخلاف سائر المفكرين الإسلاميين، قد تجاوز حدود القبول والفاعلية، وارتقى إلى الركن الثاني في منح المشروعية لنظام الولاية الدينية. بعبارة أخرى، إن الشعب، بوصفه مصدرًا وأساسًا في إضفاء المشروعية على نظام الولاية الدينية، يؤدي دورًا جوهريًا في عملية انتخاب الولي الفقيه، وتشكيل وتأسيس نظام الولاية الدينية، واستمراره واستقراره، وكذلك في الرقابة على الحكم.

ويمكن أن تتحقق هذه المشاركة من خلال عملية الانتخابات أو عبر إبداء الرأي العام والرقابة الجماهيرية بشأن شروط القيادة والحكم. وبحسب اعتقاد سماحته، فإن حاكمية الإنسان على مصيره الاجتماعي، على أساس مبدأ المساواة والخلافة الإلهية والشورى وحق الحرية، تُعد من حقوقه الأساسية، ومن خلال ممارسته لهذا الحق العام، تتحقق الديمقراطية الدينية.

في نهاية المطاف، تُعد الديمقراطية الدينية ركنًا أساسًا في تحقيق حُكم نظام الولاية الدينية وأساسًا لبناء الحضارة الإسلامية، ولا يمكن تحقق النظام الولائي الحقيقي والأصيل من دون هذا الدعم. ويتطلب ذلك جهدًا مركزًا على تعزيز آليات المشاركة ورفع مستوى الوعي العام في المجتمع. ويمكن أن يُشكّل هذا التوجه، لا سيّما في ظروف سائر الأنظمة الإسلامية المعاصرة، نموذجًا مثاليًا لتعزيز المشاركات الاجتماعية والسياسية.

مصادر البحث

القرآن الكريم
نهج البلاغة
١. ابن منظور، محمد بن مكرم، (١٣٩٦) (٢٠١٧-٢٠١٨)، لسان العرب، بيروت، دار الإحياء العربي.
٢. أشرفي، أكبر، (١٣٩٨) (٢٠١٩-٢٠٢٠)، «از ولي منتخب مردم تا مردم‌سالاری دینی؛ بررسی جایگاه مردم در نظام ولایت از منظر امام خمینی و آیت‌الله خامنه‌ای»، السنة التاسعة: العدد ٣٣، الصفحات ١-١٤.
٣. أشرفي، أكبر، (١٤٠١) (٢٠٢٢-٢٠٢٣)، «گفتمان مردم‌سالاری اسلامی در اندیشه سیاسی آیت‌الله خامنه‌ای» فصلنامه گفتمان سیاسی انقلاب اسلامی، المجلد ١، العدد ٢، العدد ٢، الصفحات ٢٢-٤٢.
٤. إقبال، حديث، (١٣٩٦) (٢٠١٧-٢٠١٨)، «نقش و جایگاه مردم در الگوی مردم‌سالاری اسلامی از دیدگاه مقام معظم رهبری» فصلنامه بصیرت و تربیت اسلامی (الدورية الفصلية للبصيرة والتربية الإسلامية)، العدد ٤٠.
٥. پورفرد، مسعود، (١٣٨٨) (٢٠٠٩-٢٠١٠)، مردم‌سالاری دینی، قم: پژوهشگاه علوم و فرهنگ اسلامی (معهد العلوم والثقافة الإسلامية).
٦. جمعی از نویسندگان، (١٣٨٣) (٢٠٠٤-٢٠٠٥)، تبیین مردم‌سالاری دینی، ج١، قم: مؤسسة الإمام الخميني.
٧. جوادی آملی، عبدالله، (١٣٧٨) (١٩٩٩-٢٠٠٠)، ولایت فقیه، ولایت فقاهت و عدالت، قم: إسراء.
٨. حاجی انزهایی، محمد رضا، (١٣٩٦) (٢٠١٧-٢٠١٨)، صورت و سیرت انقلاب اسلامی در بیانات رهبر معظم انقلاب، طهران: انتشارات انقلاب اسلامي.
٩. حائري يزدي، مهدی، (١٩٩٥)، حكمت وحكومت، انگلستان: شادي.
١٠. حسینی خامنه‌ای، سید علی، (١٣٩٠) (٢٠١١-٢٠١٢)، انسان ٢٥٠ ساله، مرکز صهبا، تهران: مؤسسه ایمان جهادی.
١١. _____، (١٣٩١) (٢٠١٢-٢٠١٣)، ولایت و حکومت، طهران: مؤسسة الإيمان الجهادي.
١٢. _____، (١٣٩٢) (٢٠١٣-٢٠١٤)، طرح کلی اندیشه اسلامی در قرآن، ط٤، طهران: مرکز صهبا.
١٣. _____، (١٣٩٣) (٢٠١٤-٢٠١٥)، دوران جدید عالم، سعید اشتری، ط٢، طهران: انتشارات انقلاب اسلامی.
١٤. _____، (١٣٩٦) (٢٠١٧-٢٠١٨)، بیان قرآن؛ تفسیر سوره‌ی برائت، طهران: انتشارات انقلاب اسلامی.
١٥. _____، (١٣٩٧) (٢٠١٨-٢٠١٩)، بیانیه گام دوم انقلاب اسلامی، https://khl.ink/f/41673](https://khl.ink/f/41673)
١٦. _____، (١٣٩٧) (٢٠١٨-٢٠١٩)، بیان قرآن؛ تفسیر سوره‌ی مجادله، طهران تهران: انتشارات انقلاب اسلامی.
١٧. _____، (١٤٠١) الف (٢٠٢٢-٢٠٢٣)، بیان قرآن، تفسیر سوره‌ی تغابن، ط٣، طهران: انتشارات انقلاب اسلامی.
١٨. _____، (١٤٠١) ب (٢٠٢٢-٢٠٢٣)، بیان قرآن، تفسیر سوره‌ی ممتحنه، تهران: انتشارات انقلاب اسلامی.
١٩. _____، (١٤٠١) ج (٢٠٢٢-٢٠٢٣)، بیان قرآن؛ تفسیر سوره‌ی حشر، ط٢، طهران: انتشارات انقلاب اسلامی.

٢٠. ـــــــــــــــــــ، (١٤١٥ق) (١٩٩٤-١٩٩٥ ميلادي)، الحكومة في الاسلام، ترجمه هادى رعد، بيروت، دار الروحة.
٢١. حقى، محمد، (١٣٩٧) (٢٠١٨-٢٠١٩)، انقلاب اسلامى؛ مبانى و ويژگى‌ها با تأكيد بر انديشه‌هاى امام خمينى و مقام معظم رهبرى، قم: نشر المصطفى.
٢٢. خسروپناه، عبدالحسين، (١٣٩٦) (٢٠١٧-٢٠١٨)، منظومه فكرى آيت‌الله العظمى خامنه‌اى، پژوهشگاه فرهنگ و انديشه اسلامى.
٢٣. سايت دفتر حفظ و نشر آثار مقام معظم رهبرى، https://farsi.khamenei.ir](https://farsi.khamenei.ir).
٢٤. سعيدى، مهدى، (١٣٩٢) (٢٠١٣-٢٠١٤)، مردم‌سالارى دينى از منظر آيت‌الله خامنه‌اى، طهران: مركز وثائق الثورة الإسلامية.
٢٥. شبان‌نيا، قاسم، (١٤٠١) (٢٠٢٢-٢٠٢٣)، «تحليل جايگاه مردم در حكومت اسلامى در انديشه علامه مصباح يزدى»، حكومت اسلامى، السنة ٢٧، العدد ٤، العدد ١٠، الصفحات ٥-٢٦.
٢٦. صدر، محمد باقر، (١٣٩٩ق) (١٩٧٩-١٩٨٠ ميلادي)، خلافة الإنسان وشهادة الأنبياء، طهران: جهاد البناء.
٢٧. طريحي، فخرالدين، (١٣٧٥) (١٩٩٦-١٩٩٧)، مجمع البحرين، طهران: منتظري.
٢٨. كليني، محمد بن يعقوب، الكافي، (١٣٨٢) (٢٠٠٣-٢٠٠٤)، طهران: كتابفروشى اسلاميه.
٢٩. گنجى، عبدالله، (١٤٠١) (٢٠٢٢-٢٠٢٣)، موبه‌مو، طهران: منشورات الثورة الإسلامية.
٣٠. محسنى نيكو، سيد عبدالمناف، قائدى، محمد رضا، حقيقت، حميد رضا، (١٤٠٢) (٢٠٢٣-٢٠٢٤)، «بررسى فرهنگ مردم‌سالارى دينى در قرآن كريم»، مطالعات ميان فرهنگى، العدد ١٨، العدد ٥٥، الصفحات ١٥٥-١٧٨.
٣١. محمدى، منوچهر، (١٣٨٥) (٢٠٠٦-٢٠٠٧)، آزادى در نگاه رهبر معظم انقلاب، طهران: مؤسسة الثورة الإسلامية الثقافية.
٣٢. مركز فرهنگ و معارف قرآن، (١٣٨٧) (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، برگزيده فرهنگ قرآن، قم: بوستان كتاب.
٣٣. مصباح يزدى، محمد تقى، (١٣٨٠) (٢٠٠١-٢٠٠٢)، «پرسش‌ها و پاسخ‌ها، ولايت فقيه و خبرگان»، ج ٢، قم: مؤسسه امام خمينى.
٣٤. ـــــــــــــــــــ، (١٣٩٤) (٢٠١٥-٢٠١٦)، حكيمانه‌ترين حكومت؛ كاوشى در نظريه ولايت فقيه، بحث وكتابة: قاسم شبان‌نيا، قم: انتشارات امام خمينى.
٣٥. مصباح يزدى، محمد تقى، نوروزى، محمد جواد، (١٣٨٨) (٢٠٠٩-٢٠١٠)، مردم‌سالارى دينى و نظريه ولايت فقيه، قم: مؤسسه امام خمينى.
٣٦. مهاجرنيا، محسن، (١٣٩٣) (٢٠١٤-٢٠١٥)، فلسفه سياسى آيت الله خامنه‌اى، طهران: پژوهشگاه فرهنگ و انديشه اسلامى.
٣٧. منتظرى، حسنعلى، (١٣٧٨) (١٩٩٩-٢٠٠٠)، حكومت دينى و حقوق انسان، قم: ارغوان دانش.
٣٨. موسوى الخمينى، سيد روح الله، (١٣٧٣) (١٩٩٤-١٩٩٥)، ولايت فقيه، طهران: مؤسسه تنظيم و نشر آثار امام خمينى.
٣٩. موسوى، سيد مصطفى، راجى، سيد محمد هادى، (١٤٠٣) (٢٠٢٤-٢٠٢٥)، «جايگاه مردم‌سالارى دينى در صورت‌بندى اصول جهان‌بينى و ايدئولوژى اسلامى از منظر آيه‌الله خامنه‌اى»، حكومت اسلامى، السنة ٢٩، العدد الأول، العدد ١١١، الصفحات ٣٠-٥٣.
٤٠. يزدى، ابراهيم، دبير كل نهضت آزادى، پيام هاجر، العدد ٢٣٣، السنة ١٣٧٧ (١٩٩٨-١٩٩٩).